المحاضرة السابعة : النظريات المفسرة لنشأة وتطور الدولة ونظريات العقد الاجتماعي

نظريات نشأة الدولة

يدور معظم حوار الفكر السياسي بالنسبة للدولة ونشأتها حول السلطة السياسية ، ولم يتطرق هذا الحوار إلى عنصري الدولة " الشعب " و " الاقليم " بالدرجة نفسها التي يتناول بها السلطة السياسية . هناك شبه اتفاق على هذين العنصرين . أما العنصر الثالث والذى باكتماله يكتمل بناء الدولة فقد ثار حوله الجدل والحوار عبر تاريخ الفكر السياسي وحتى اليوم .

ولا يخلو حديث عن نشأة الدولة ، في جانب كبير منه من تناول السلطة السياسية لما تثيره من خلاف بين المفكرين والكتاب ، ولا نجد مثل هذا الخلاف بين هؤلاء الكتاب حول الشعب والإقليم باعتبار أنهما واقعاً ملموساً ووضعاً قائماً بالفعل .

وثمة نظريات كثيرة تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، فكل منها وجهة نظر تتمسك بها مستندة إلى فكرة معينة أو مبدأ معين يعطى أحد الجوانب أولوية على الآخر . وبرغم اختلاف النظريات وتباينها فإننا نستطيع أن نعرض لبعضها على النحو التالي :

اولا : النظريات الدينية

من الملاحظات التي يجب أن نضعها في الاعتبار، أن تسمية هذه النظريات بالنظريات الدينية لا يعنى صدورها عن أحد الأديان السماوية، وإن قال بها بعض أتباع هذه الأديان. وإنما ترجع هذه النظريات نشأة الدولة والسلطة إلى إرادة أسمى وأجل من إرادة البشر أي إرادة إلهية عليا .

والدولة في هذه النظريات هي من صنع الله والسلطة فيها هي سلطة الله . ومن ثم فإن الدولة ليست إحدى مؤسسات الانسان وإنما هي نظام يسمو على نظم الانسان لأنها من صنع قوة الله وإرادته . فهي في هذه ناتجة عن إرادة تفوق إرادة البشر ، ومن ثم لا يتسنى لهؤلاء البشر أن ينشئوا ما هو فوق إرادتهم .

والنظريات الدينية تعتبر من أقدم النظريات التي تناولت نشأة الدولة والسلطة السياسية في الفكر السياسي فقد سادت لدى كتاب السياسة تلك الآراء التي تؤكد على ضرورة وجود بعض المعتقدات المشتركة بين أعضاء المجتمع . وهم يستندون في ذلك إلى دور المعتقدات الدينية في الجماعات البدائية ، وقد اتضح هذا الدور في التراث الأنثروبولوجي – فضلاً عن ذلك الدور المتزايد لتلك المعتقدات في المجتمعات المستقرة والمدن السياسة وكذلك العصور الوسطى ، وفى العصر الحديث .

وقد بدأ الأمر باعتبار أن الحاكم ليس من طبيعة البشر وإنما هو من طبيعة إلهية ، ولذلك فقد اعتبر إله على الأرض . وتطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم من اختيار الله ، فهو قد اختاره ليمارس باسمه السلطة على الأرض ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم مختاراً بطريق غير مباشر من قبل الله .

وقد كان الحكام يعتبرون أنفسهم وكذلك يعتبرهم رعاياهم – مخلوقين من مادة غير تلك التي خلق منها بقية البشر ، فالملوك والحكام من طبيعة إلهية ، أو هم أبناء الآلهة كما كان الأمر في مصر والصين وفارس .

ومما لاشك فيه أن خلع هذا النوع من الألوهية على الحاكم يجعله على درجة من القداسة بحيث تصبح سلطاته مقدسة أيضاً فلا يرقى إليه أي نقاش أو نقد أو مراجعة وظل حال الحكام تقريباً هكذا خلال مصر الفرعونية وغيرها من الحضارات القديمة وحتى ظهور المسيحية .

وبناء على تلك المصالحة ترك الأباطرة المسيحية ورجالها يمارسون دعوتهم ويقيمون شعائرهم ، وترك رجال الدين المسيحيين السلطة الزمنية للأباطرة لا ينازعونهم إياها ، بل ويدعون لدعم سلطانهم وتأييده .

وكان تبرير أباء الكنيسة لهذا الاتجاه ، أن الله اختار لعباده حكاماً فوض إليهم حكم رعاياه . ومن ثم فقد وجب على الرعايا إطاعة الحكام وإلا دينونة ، لأنهم يحكمون على أساس حق إلهى مقدس ووفقا لمشيئة إلهية اختارتهم من بين البشر ليقوموا بهذه المهمة – مهمة الحكم – التي هي أساساً سلطة الله .

وبرغم هذا التطوير الذى نفى عن الحكام صفة الألوهية إلا أنه منحهم امتيازاً معترفا به وهو أنهم بشر لهم سلطان من الله . وبالتالي أصبح الرعايا مجبرين – من واقع العقيدة – على الخضوع للحاكم والامتناع عن مراجعته وإرجاء الأمر كله إلى الله الذى يستطيع وحده محاسبة الحكام .

أدى هذا النوع من الاتفاق أو المصالحة بين رجال الدين المسيحي والأباطرة الرومان إلى قهر الشعوب ، وظل الحال هكذا إلى أن بدأت الامبراطورية الرومانية في الضعف الانهيار . وفى الوقت نفسه أصبحت الكنيسة أكبر مالكة للأرض في أوروبا ، مما دعا إلى التطلع إلى المشاركة في الحكم . وعليه بدأت أفكار جديدة تسود مثل أن الحكام يستمدون سلطانهم من الله ولكنهم يمارسون هذا السلطان وفقا لرضا الشعب المسيحي ، وتحت إشراف وتوجيه الكنيسة وبعد موافقتها .

ومن ثم فقد أصبح إلزاما أن يختار المسيحيون بأنفسهم الحكم الذى يتولى أمرهم . وعلى هذا دخلت الكنيسة – بصفتها ممثلة المسيحية - الميدان مرة أخرى على اساس أنها لابد من أن تبارك اختيار الحاكم وتوافق عليه بصورة عملية تبدو في قيامها بعمل الطقوس الخاصة التي تعبر عن رضاها عن الحاكم فإذا ما خلع الحاكم هذا الرضا يجب ألا يتولى الحكم .

وفى ظل هذا الاتجاه الجديد لم يعد الحكام مطلقي السلطة ، ولكن أصبح للكنيسة حق مساءلتهم وتنحيتهم . وبقيت هذه النظرية ، نظرية الحكم وفقاً لحق إلهى غير مباشر سائدة حتى مطلع عصر النهضة .

ثانيا : النظريات التعاقدية

تقف نظرية " العقد الاجتماعي " في مقدمة النظريات الخاصة بنشأة الدولة من وجهة نظر كثير من كتاب وفلاسفة الفكر السياسي . بل إنهم يرجعون نمو التنظيم السياسي الحيث وسيادة مبادئ الديمقراطية الحديثة إلى هذه النظرية .

تقوم نظرية العقد الاجتماعي من حيث المبدأ على افتراضيين :

الأول : هو ما يذكر أو يتناول حالة الفطرة الأولى .

الثاني : يدور حول فكرة العقد سواء أكان هذا العقد اجتماعي أو سياسي يتضح عن طريقة تكون المجتمع السياسي ونشأته . وقد يكون هذا العقد بين الحاكم والمحكومين فيسمى عقداً حكومياً .

ويفترض أصحاب نظرية العقد الاجتماعي أن حالة الفطرة هي حالة سابقة على تكون المجتمع السياسي . ويعتبر القانون الطبيعي هو الذى كان يقوم بعملية تنظيم المجتمع في هذه المرحلة . ومن ثم فإن الكتاب يصفونها بأنها كانت مرحلة التوحش أو الوحشية ، حيث ساد المجتمع في تلك الفترة القوة الفيزيقية التي تقهر من يتعرض لها أو يناهضها .

أما العقد الاجتماعي فقد تعددت وتباينت الآراء حوله ، فمنهم من اعتبره حقيقة تاريخية يفسر الكتاب عن طريقها نشأة المجتمع ، ومنهم من يعتبره ، عقداً أو اتفاقاً نشأ بين الحكام والمحكومين ، فضلاً عن اعتباره أساساً ملائماً لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحكام والمحكومين.

وجوهر نظرية العقد الاجتماعي إنما يدور حول تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للحاكم في مقابل تمتعهم بما يوفره المجتمع السياسي لهم من امتيازات كالأمن والطمأنينة والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم .

لم تكن نظرية العقد الاجتماعي وليدة عصر معين أو مفكر معين وإنما هي وليدة الفكر الإنساني . فإننا نعثر على أصولها الأولى في الفكر الإغريقي عند الأبيقوريين ، الذين نادوا بالإخاء والمساواة بين الناس ، وذهبوا إلى أن الفرد لا يعارض في تلك القيود التي تفرض عليه من قبل أي حكم مادام هذا الحكم لمصلحته ، وعلى هذا فهو يدخل في اتفاق مع الحاكم يلتزم فيه بالطاعة ، ويلتزم الحاكم بتوفير الظروف التي تتطلبها رفاهية الفرد .

ويمثل كل من " توماس هبز " و " جان جاك رسو " أهم مفكري نظرية العقد الاجتماعي ، فقد تركوا تراثاً فكرياً وسياسياً لا يستهان به بصدد هذه النظرية خاصة في مجال التنظيم السياسي والاجتماعي للدولة الحديثة .

بالرغم من ذلك فلم يكونوا (هبز ولوك ورسو) متفقين على الأفكار ذاتها وإنما كان " هبز " من دعاة الحكم الملكي المطلق ، في الوقت الذى كانت أفكار " جون لوك " القاعدة الأساسية التي قامت عليها المدرسة الفردية Individualism وكذلك المدرسة النفعية Utilitarianism التي انبثق عنها ذلك النوع من التنظيم السياسي الذي انبثقت عنه غالبية الاتجاهات الديمقراطية الاجتماعية الحديثة .

١. توماس هبز:

تبلورت نظرية هبز عن تنظيم المجتمع في مؤلفة الهام Leviathan أي " التنين أو العملاق " الذى وضعه ليدافع عن وجهة نظره في حق الملك في الحكم المطلق ، في مواجهة الدعوة إلى سيادة البرلمان إبان الحرب الأهلية التي نشبت بين الملك والبرلمان حينما طالب البرلمان بالتظلم من استبداد أسرة ستيوارت في إنجلترا آنذاك .

وقد صور هبز حياة الناس قبل نشأة الدولة ، على أنها كانت حالة صراع واقتتال . فلم يكن أحد يأمن على نفسه أو ماله وبالتالي كان شاغل الناس الأول المحافظة على أنفسهم والدفاع ضد هجمات المغيرين عليهم . فالقوة هنا هي سيدة الموقف وهى التي تستطيع أن تفرض إرادة صاحبها على هؤلاء الضعفاء أو أولئك الذين لا يتمتعون بقدر من القوة يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم . فالقوى هو الذى على حق فبقدر ما يتمتع به من قوة بقدر ما يكون له من حقوق . وذلك هي الحال التي كان عليها الناس قبل ظهور الدولة أو نشأتها .

فالحالة كما صورها هبز هي ان الناس يعيشون في حرب مستمرة ، فكل واحد متربص بالآخر ، والكل يخاف الكل ، لا أمن ولا أمان . ومن ثم أخذ الناس في البحث عن العيش في سلام . ومن خلال بحثهم الدائم أو الدائب عن هذا السلام ، أدركوا أنه لا بد من أن يتنازل كل منهم عن ما يدعيه من حقوق .

كان الباعث الأساسي على هذا التناول هو الخوف الناجم من حالة الفطرة وأهوال القوة التي سادت فيها ، وكانت حالة التنازل هذه هي أساس العقد الاجتماعي الذى تقوم على أساسه الدولة حيث تنازل الفرد ومن ثم الجماعة عن سائر الحقوق لشخص ثالث لا يعتبر طرفا مؤثراً في العقد وإنما هو أكبر مستفيد منه وفقاً لما ما يتخذه من إجراءات .

إذ أن رغبة الجماعة في العيش في سلام أدت بهم إلى التنازل عن كل ما لهم من حقوق وفقاً لعقد اجتماعي يتم بمقتضاه التنازل لشخص لم يرتبط قبل الجماعة بأي شرط . ومن الغريب في هذا العقد أن يتمتع هذا الشخص بكل الحقوق وكل السلطة ، ولا يجوز أن يحاسبه أحد أو ينازعه في حقوقه أو سلطانه أو ما يتخذ من إجراءات .

وكان هوبز متأثراً بتلك الفترة التي عاشتها إنجلترا والتي تميزت بالقلاقل والاضطراب (١٥٨٨ – ١٦٧٩) وكان أثرها البالغ عل تفكيره خاصة وإنه كان يعمل معلماً للأمير شارل (استيوارت) الذى أصبح ملكاً . وهذا كان له أثره على مطالبة هوبز وتأييده لسلطان الملك المطلق مع عدم إجازة محاسبته بوساطة الشعب .

٢. جون لوك :

يختلف لوك مع هوبز في تصور حالة الفطرة الأولى ، بينما يرى هوبز أنها تقوم على القوة والعنف والقتال ، يرى لوك أن الحرية والمساواة كانت تسود بين الأفراد إبان تلك الفترة . فكان الأفراد محكومون بوساطة " القانون الطبيعي " كان يضبط علاقاتهم ببعضهم البعض وبالتالي يمنحهم حقوقاً ثابتة ، ولكن هذه الحالة تميزت بعدم الاستقرار نظراً لغياب ذلك الشخص غير المتحيز الذى يقوم بحماية الأفراد . ومن هنا كانت الحاجة ماسة لقيام عقد بين هؤلاء نتج عنه ما عرف فيما بعد بالمجتمع السياسي .

إذ تنازل الأفراد وبالتالي الجماعة عن جزء من حقوقهم ، وليس عن حقوقهم كلها ، إذ أن هناك من القوق ما لا يمكن التنازل عنه (حق الملكية ، حق الحياة ، وحق الحرية الشخصية) وهذه الحقوق هي في الواقع وجدت قبل قيام المجتمع السياسي ، وعلى هذا فهي ليست من إيجاد ذلك المجتمع ومن ثم فليس للحاكم أو الدولة حق التدخل فيها أو الإقلال منها ، بل إن واجب الحاكم والدولة حمايتها والحفاظ عليها .

٣. جان جاك رسو :

يدور جوهر نظرية روسو حول إيجاد نظام اجتماعي يستخدم السلطة الجماعية لحماية حقوق الفرد وحرياته وأملاكه ، مع تبيان أن باستطاعة الفرد أن يعقد اتحاداً مع الآخرين ، مع الاحتفاظ بحريته الشخصية ، ومن ثم فقد كان تصور لحالة الفطرة الأولى ينبثق من كونها حالة مثالية كان الفرد يتمتع خلالها بحياة أسعد من أي وقت أخر .

ولم يحاول الفرد – عند روسو – أن يحيا في مجتمع إلا عندما تزايد عدد السكان باطراد مما أدى به إلى التخلي عن حرياته بوساطة العقد الاجتماعي الذى كان قيد على حرياته ، ويقول روسو في هذا الصدد أن الإنسان ولد حراً ومع فهو الآن مكبل بالأغلال .

ويذهب روسو مذهبا يختلف عن ذلك الذى ذهب إليه هبز : فقد رأى هبز حالة الفطرة كانت صراع وعنف ورأى لوك رأيا آخر – أشرنا إليه - ، أما روسو فيرى الانسان ولد حراً وكانت حالة الفطرة تلك تسودها المساواة الطبيعية حتى ظهور " الملكية الخاصة " حيث تسببت في إحداث نوع من اللامساواة بين الأفراد .

ولقد سبق أن ذكرنا أن هبز يرى أن الأفراد يتنازلون عن جميع الحقوق ويرى لوك أنهم يتنازلون عن بعضها ، كذلك يرى روسو أن الأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم ، ولكن ليس لفرد بعينه أو أفراد معينين ، وإنما يتنازل الأفراد لمجموعهم ، أي أنهم يتنازلون لأنفسهم باعتبارهم كياناً جماعياً ، فهم يتنازلون للإرادة الجماعية الناشئة عن العقد .

وعلى هذا فالسلطة السياسية التي تقوم بناء على هذا العقد ليست سلطة فرد أو أفراد معينين ، وإنما هي سلطة الكل باعتبار أن صاحب السيادة والأفراد يشكلون كياناً واحداً يمثل السيادات الفردية . والحكومة بحكم هذا العقد ليست إلا خادمة أو على الأقل حارسة لهذه السيادة . وسلطتها نشأت عن توكيل الشعب لها .

إذ أن الشعب عند روسو هو صاحب السلطة التشريعية ، وسلطة الحكومة ما هي إلا سلطة تنفيذية ، فهي لا تستطيع أن تصدر أي قانون وإنما الشعب هو الوحيد الذى له هذا الحق ، فالقانون عند روسو يصدر عن الإدارة العامة .

انتهت المحاضرة ...

السؤال الأول : الدولة في النظريات الدينية هي صنع الله والسلطة فيها هي سلطة الله .

تحدثي – تحدث بالتفصيل عن النظريات الدينية التي تناولت نشأة الدولة ؟

من الملاحظات التي يجب أن نضعها في الاعتبار، أن تسمية هذه النظريات بالنظريات الدينية لا يعنى صدورها عن أحد الأديان السماوية، وإن قال بها بعض أتباع هذه الأديان. وإنما ترجع هذه النظريات نشأة الدولة والسلطة إلى إرادة أسمى وأجل من إرادة البشر أي إرادة إلهية عليا . والدولة في هذه النظريات هي من صنع الله والسلطة فيها هي سلطة الله . ومن ثم فإن الدولة ليست إحدى مؤسسات الانسان وإنما هي نظام يسمو على نظم الانسان لأنها من صنع قوة الله وإرادته . فهي في هذه ناتجة عن إرادة تفوق إرادة البشر ، ومن ثم لا يتسنى لهؤلاء البشر أن ينشئوا ما هو فوق إرادتهم .

والنظريات الدينية تعتبر من أقدم النظريات التي تناولت نشأة الدولة والسلطة السياسية في الفكر السياسي فقد سادت لدى كتاب السياسة تلك الآراء التي تؤكد على ضرورة وجود بعض المعتقدات المشتركة بين أعضاء المجتمع . وهم يستندون في ذلك إلى دور المعتقدات الدينية في الجماعات البدائية ، وقد اتضح هذا الدور في التراث الأنثروبولوجي – فضلاً عن ذلك الدور المتزايد لتلك المعتقدات في المجتمعات المستقرة والمدن السياسة وكذلك العصور الوسطى ، وفى العصر الحديث

وقد بدأ الأمر باعتبار أن الحاكم ليس من طبيعة البشر وإنما هو من طبيعة إلهية ، ولذلك فقد اعتبر إله على الأرض . وتطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم من اختيار الله ، فهو قد اختاره ليمارس باسمه السلطة على الأرض ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى اعتبار الحاكم مختاراً بطريق غير مباشر من قبل الله .

وقد كان الحكام يعتبرون أنفسهم وكذلك يعتبرهم رعاياهم – مخلوقين من مادة غير تلك التي خلق منها بقية البشر ، فالملوك والحكام من طبيعة إلهية ، أو هم أبناء الآلهة كما كان الأمر في مصر والصين وفارس .

ومما لاشك فيه أن خلع هذا النوع من الألوهية على الحاكم يجعله على درجة من القداسة بحيث تصبح سلطاته مقدسة أيضاً فلا يرقى إليه أي نقاش أو نقد أو مراجعة وظل حال الحكام تقريباً هكذا خلال مصر الفرعونية وغيرها من الحضارات القديمة وحتى ظهور المسيحية .

وبناء على تلك المصالحة ترك الأباطرة المسيحية ورجالها يمارسون دعوتهم ويقيمون شعائرهم ، وترك رجال الدين المسيحيين السلطة الزمنية للأباطرة لا ينازعونهم إياها ، بل ويدعون لدعم سلطانهم وتأييده .

وكان تبرير أباء الكنيسة لهذا الاتجاه ، أن الله اختار لعباده حكاماً فوض إليهم حكم رعاياه . ومن ثم فقد وجب على الرعايا إطاعة الحكام وإلا دينونة ، لأنهم يحكمون على أساس حق إلهى مقدس ووفقا لمشيئة إلهية اختارتهم من بين البشر ليقوموا بهذه المهمة – مهمة الحكم – التي هي أساساً سلطة الله .

وبرغم هذا التطوير الذى نفى عن الحكام صفة الألوهية إلا أنه منحهم امتيازاً معترفا به وهو أنهم بشر لهم سلطان من الله . وبالتالي أصبح الرعايا مجبرين – من واقع العقيدة – على

الخضوع للحاكم والامتناع عن مراجعته وإرجاء الأمر كله إلى الله الذى يستطيع وحده محاسبة الحكام .

أدى هذا النوع من الاتفاق أو المصالحة بين رجال الدين المسيحي والأباطرة الرومان إلى قهر الشعوب ، وظل الحال هكذا إلى أن بدأت الامبراطورية الرومانية في الضعف الانهيار . وفى الوقت نفسه أصبحت الكنيسة أكبر مالكة للأرض في أوروبا ، مما دعا إلى التطلع إلى المشاركة في الحكم . وعليه بدأت أفكار جديدة تسود مثل أن الحكام يستمدون سلطانهم من الله ولكنهم يمارسون هذا السلطان وفقا لرضا الشعب المسيحي ، وتحت إشراف وتوجيه الكنيسة وبعد موافقتها .

ومن ثم فقد أصبح إلزاما أن يختار المسيحيون بأنفسهم الحكم الذى يتولى أمرهم . وعلى هذا دخلت الكنيسة – بصفتها ممثلة المسيحية - الميدان مرة أخرى على اساس أنها لابد من أن تبارك اختيار الحاكم وتوافق عليه بصورة عملية تبدو في قيامها بعمل الطقوس الخاصة التي تعبر عن رضاها عن الحاكم فإذا ما خلع الحاكم هذا الرضا يجب ألا يتولى الحكم .

وفى ظل هذا الاتجاه الجديد لم يعد الحكام مطلقي السلطة ، ولكن أصبح للكنيسة حق مساءلتهم وتنحيتهم . وبقيت هذه النظرية ، نظرية الحكم وفقاً لحق إلهى غير مباشر سائدة حتى مطلع عصر النهضة .

السؤال الثاني : يمثل كل من (توماس هبز ز جان جاك روسو) أهم مفكري نظرية العقد الاجتماعي فقد تركوا تراثا فكريا وسياسيا لا يستهان السياسي به بصدد هذه النظرية خاصة في مجال التنظيم والاجتماعي للدولة الحديثة .

اشرحي – اشرح العبارة السابقة بالتفصيل ؟

يمثل كل من " توماس هبز " و " جان جاك رسو " أهم مفكري نظرية العقد الاجتماعي ، فقد تركوا تراثاً فكرياً وسياسياً لا يستهان به بصدد هذه النظرية خاصة في مجال التنظيم السياسي والاجتماعي للدولة الحديثة . بالرغم من ذلك فلم يكونوا (هبز ولوك ورسو) متفقين على الأفكار ذاتها وإنما كان " هبز " من دعاة الحكم الملكي المطلق ، في الوقت الذى كانت أفكار " جون لوك " القاعدة الأساسية التي قامت عليها المدرسة الفردية Individualism وكذلك المدرسة النفعية Utilitarianism التي انبثق عنها ذلك النوع من التنظيم السياسي الذي انبثقت عنه غالبية الاتجاهات الديمقراطية الاجتماعية الحديثة .

١. توماس هبز:

تبلورت نظرية هبز عن تنظيم المجتمع في مؤلفة الهام Leviathan أي " التنين أو العملاق " الذى وضعه ليدافع عن وجهة نظره في حق الملك في الحكم المطلق ، في مواجهة الدعوة إلى سيادة البرلمان إبان الحرب الأهلية التي نشبت بين الملك والبرلمان حينما طالب البرلمان بالتظلم من استبداد أسرة ستيوارت في إنجلترا آنذاك .

وقد صور هبز حياة الناس قبل نشأة الدولة ، على أنها كانت حالة صراع واقتتال . فلم يكن أحد يأمن على نفسه أو ماله وبالتالي كان شاغل الناس الأول المحافظة على أنفسهم والدفاع ضد هجمات المغيرين عليهم . فالقوة هنا هي سيدة الموقف وهى التي تستطيع أن تفرض إرادة صاحبها على هؤلاء الضعفاء أو أولئك الذين لا يتمتعون بقدر من القوة يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم . فالقوى هو الذى على حق فبقدر ما يتمتع به من قوة بقدر ما يكون له من حقوق . وذلك هي الحال التي كان عليها الناس قبل ظهور الدولة أو نشأتها .

فالحالة كما صورها هبز هي ان الناس يعيشون في حرب مستمرة ، فكل واحد متربص بالآخر ، والكل يخاف الكل ، لا أمن ولا أمان . ومن ثم أخذ الناس في البحث عن العيش في سلام . ومن خلال بحثهم الدائم أو الدائب عن هذا السلام ، أدركوا أنه لا بد من أن يتنازل كل منهم عن ما يدعيه من حقوق .

كان الباعث الأساسي على هذا التناول هو الخوف الناجم من حالة الفطرة وأهوال القوة التي سادت فيها ، وكانت حالة التنازل هذه هي أساس العقد الاجتماعي الذى تقوم على أساسه الدولة حيث تنازل الفرد ومن ثم الجماعة عن سائر الحقوق لشخص ثالث لا يعتبر طرفا مؤثراً في العقد وإنما هو أكبر مستفيد منه وفقاً لما ما يتخذه من إجراءات .

إذ أن رغبة الجماعة في العيش في سلام أدت بهم إلى التنازل عن كل ما لهم من حقوق وفقاً لعقد اجتماعي يتم بمقتضاه التنازل لشخص لم يرتبط قبل الجماعة بأي شرط . ومن الغريب في هذا العقد أن يتمتع هذا الشخص بكل الحقوق وكل السلطة ، ولا يجوز أن يحاسبه أحد أو ينازعه في حقوقه أو سلطانه أو ما يتخذ من إجراءات .

وكان هوبز متأثراً بتلك الفترة التي عاشتها إنجلترا والتي تميزت بالقلاقل والاضطراب (١٥٨٨ – ١٦٧٩) وكان أثرها البالغ عل تفكيره خاصة وإنه كان يعمل معلماً للأمير شارل (استيوارت) الذى أصبح ملكاً . وهذا كان له أثره على مطالبة هوبز وتأييده لسلطان الملك المطلق مع عدم إجازة محاسبته بوساطة الشعب .

٢. جان جاك رسو :

يدور جوهر نظرية روسو حول إيجاد نظام اجتماعي يستخدم السلطة الجماعية لحماية حقوق الفرد وحرياته وأملاكه ، مع تبيان أن باستطاعة الفرد أن يعقد اتحاداً مع الآخرين ، مع الاحتفاظ بحريته الشخصية ، ومن ثم فقد كان تصور لحالة الفطرة الأولى ينبثق من كونها حالة مثالية كان الفرد يتمتع خلالها بحياة أسعد من أي وقت أخر .

ولم يحاول الفرد – عند روسو – أن يحيا في مجتمع إلا عندما تزايد عدد السكان باطراد مما أدى به إلى التخلي عن حرياته بوساطة العقد الاجتماعي الذى كان قيد على حرياته ، ويقول روسو في هذا الصدد أن الإنسان ولد حراً ومع فهو الآن مكبل بالأغلال .

ويذهب روسو مذهبا يختلف عن ذلك الذى ذهب إليه هبز : فقد رأى هبز حالة الفطرة كانت صراع وعنف ورأى لوك رأيا آخر – أشرنا إليه - ، أما روسو فيرى الانسان ولد حراً وكانت

حالة الفطرة تلك تسودها المساواة الطبيعية حتى ظهور " الملكية الخاصة " حيث تسببت في إحداث نوع من اللامساواة بين الأفراد .

ولقد سبق أن ذكرنا أن هبز يرى أن الأفراد يتنازلون عن جميع الحقوق ويرى لوك أنهم يتنازلون عن بعضها ، كذلك يرى روسو أن الأفراد يتنازلون عن جميع حقوقهم ، ولكن ليس لفرد بعينه أو أفراد معينين ، وإنما يتنازل الأفراد لمجموعهم ، أي أنهم يتنازلون لأنفسهم باعتبارهم كياناً جماعياً ، فهم يتنازلون للإرادة الجماعية الناشئة عن العقد .

وعلى هذا فالسلطة السياسية التي تقوم بناء على هذا العقد ليست سلطة فرد أو أفراد معينين ، وإنما هي سلطة الكل باعتبار أن صاحب السيادة والأفراد يشكلون كياناً واحداً يمثل السيادات الفردية . والحكومة بحكم هذا العقد ليست إلا خادمة أو على الأقل حارسة لهذه السيادة . وسلطتها نشأت عن توكيل الشعب لها .

إذ أن الشعب عند روسو هو صاحب السلطة التشريعية ، وسلطة الحكومة ما هي إلا سلطة تنفيذية ، فهي لا تستطيع أن تصدر أي قانون وإنما الشعب هو الوحيد الذى له هذا الحق ، فالقانون عند روسو يصدر عن الإدارة العامة .

انتهت المحاضرة...

بنت الشرقية١٩